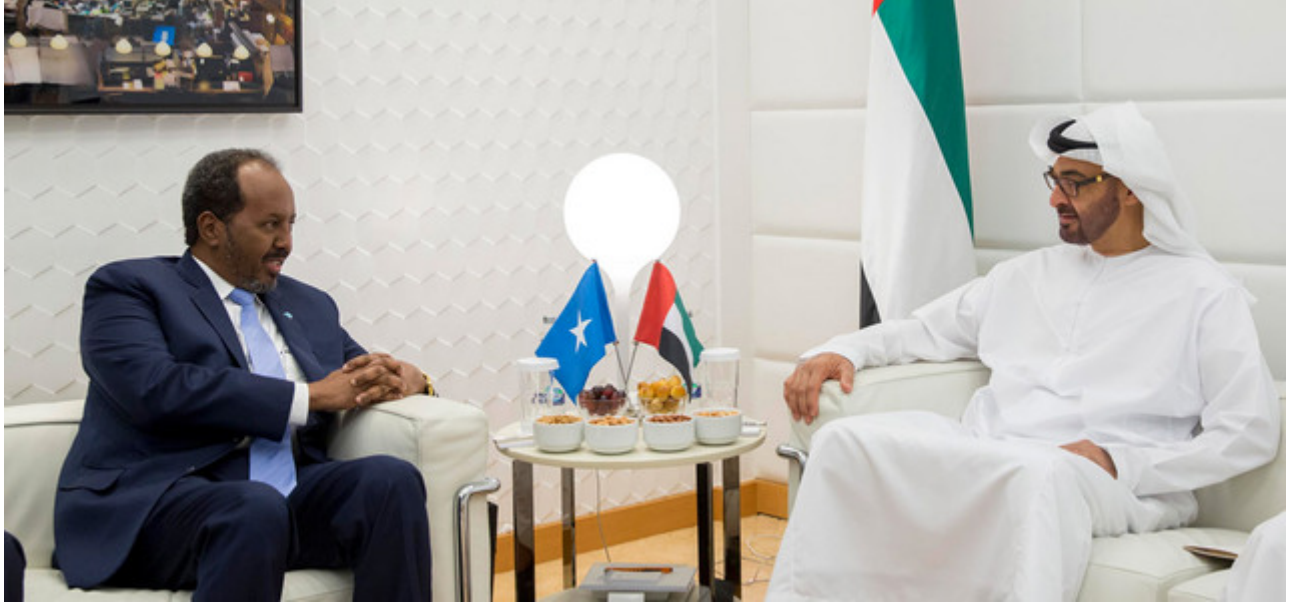


سياسة "الإمارات المأساوية" في الصومال تحشد أدوات إسقاط سلطة مقديشو



كشف موقع إفريقي، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستهدف الدولة الوليدة في الصومال، مشيراً إلى أن زيارة الرئيس الصومالي إلى الدولة هذا الشهر كانت من أجل وضع هيكلية للدور الإماراتي في القرن الإفريقي الفقير، الذي يثير غضب الحكومة المركزية في مقديشو.

وقال موقع (ALL EAST AFRICA): "منذ بضعة أشهر، والحكومة الصومالية تغض الطرف عن المقامرة السياسية العدوانية التي تقوم بها الإمارات لتقويض نفوذ الحكومة الصومالية لصالح زيادة النفوذ السياسي الإماراتي في جميع أنحاء الصومال وسط التنافس مع تركيا التي تعد منافساً استراتيجياً طويلاً.

وقال الموقع إن الإمارات قامت بدور مظل في الصومال حيث توحى للحكومة بأنها تساندها في وقت تقود تحدياً جديداً ضد الحكومة الصومالية في محاولة إجبارها للتخلي عن الموقف المحايد من الأزمة الخليجية. وشنت الحكومة الصومالية حرباً لبيسط سيطرتها ومواجهة الدور الإماراتي في مناطقها وجعلت موقف الحكومة أقرب إلى تركيا من ذي قبل، مما دفع دولة الإمارات إلى إرسال دعوة رسمية للرئيس الصومالي محمد عبدالله لإجراء محادثات في الدولة.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن زيارة الرئيس الصومالي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الأخيرة فرصة هامة للإمارات لمراجعة سياستها المثيرة للجدل في الصومال والتي أدت إلى تفاقم التوترات وفجر دوامة من ردود الفعل والغضب في الصومال التي يبدو أنها أشعلت دولة الإمارات.

ووفقاً للمسؤولين الذين حضروا المحادثات بين الرئيس الصومالي ومسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد اشتكى السيد محمد الذي اكتسب سمعة بكونه حاسماً رافضاً للمصالح الاستراتيجية الإماراتية في الصومال منذ وصوله إلى السلطة في وقت سابق هذا العام، من أن الدور الإماراتي الحالي في بلاده يشكل انتهاكاً "لسيادة بلاده"، ما سبب ضغطاً لدولة الإمارات التي تعهدت بفصل جديد في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وكان الزعيم الصومالي الذي كان حذراً من أن يكون حساساً للغاية تجاه سياسة دولة الإمارات قد أسس لوضع حد لسياساتها بالوكالة التي استخدمت فيها الإمارات السماسرة السياسيين ضد الحكومة رداً على عدم منحها الضوء الأخضر على صفقات الموانئ صومالييلاند شمال الصومال وإقليم بونتلاندا المجاور.

وقال مسؤولون إن الدور الإماراتي "ينظر الصومال إلى هذه الخطوة على أنها "عدم احترام صارخ" لسيادتها ونظامها القضائي من خلال تدخل الإمارات العربية المتحدة الذي يقولون إنه يهدد بزعزعة استقرار القرن الأفريقي الفوضوي الطويل".

وكانت زيارة الرئيس الصومالي، التي تعتبر على نطاق واسع نقطة تحول محتملة في العلاقات بين البلدين، قد تركت الحكومة الإماراتية تتطلع للتنوع في مجموعة أوسع من التحالفات بما في ذلك مع الحكومة الصومالية.

خطوات مؤقتة

وفي حين أكدت حكومة الإمارات نواياها في تحسين العلاقات مع الصومال، فإن الحكومة الصومالية تواجه تحدياً مستمراً بسبب استخدام أبوظبي السماسرة السياسيين والضغط المالي الذي كان أساس سياسات الإمارات في الصومال في محاولة لممارسة نفوذها السياسي على طول الصومال. ويقول السياسيون إن الخطوات الإماراتية اللاحقة مصابة بجنون العظمة لذلك ربما تكون هذه الخطوة السياسية تهديداً "مغلغلاً بالسكر".

وقال مسؤولون صوماليون أنه قبل يومين فقط من قيام الرئيس الصومالي بزيارته إلى دبي أرسلت حكومة الإمارات عمر عبد الرشيد شارمك رئيس الوزراء الصومالي السابق والذي عينته مستشاراً سياسياً لها فيما يخص الصومال، إلى نيروبي حيث من المتوقع أن يبدأ حملة سياسية جديدة ضد الحكومة الصومالية.

ودفعت الإمارات 5 ملايين دولار لسفيرة شارمك لدفع الصومال إلى الابتعاد عن الحياد في أزمة الخليج، فمن المتوقع أن يعقد شارمك الذي وصل نيروبي الأسبوع الماضي محادثات مع أعضاء رئيسيين في المعارضة الصومالية.

حليف بالتأكيد

وفي مواجهة احتمال المقاومة الصريحة والجماهيرية من قبل الصومال التي استمرت تتجنب الانتقاد العام لسياسات دولة الإمارات في البلاد. ستذهب الإمارات لمواجهة الضغط السياسي المتوقع من الصوماليين، إلى حليف غير متوقع بالإمكان أن يكون له تأثير على قرار الصومال - وقال مسؤولون إن الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) وهي كتلة تجارية من ثمانية بلدان في أفريقيا الصومال عضو فيها؛ يمكن أن يكون لها هذا التأثير.

ويوم السبت، 18 نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت الإمارات تمويل بـ15 مليون دولار لـ"إيغاد" لدعم حملتها ضد الحكومة الصومالية التي تعتبرها أبوظبي حجر عثرة في جهودها الرامية إلى إنهاء الوجود التركي في الصومال، اللتان تتسابقان من أجل الحصول على مواردها.

الكيل بمكيالين

وقال مسؤولون صوماليون إن الجنرال الأعلى للجيش الأثيوبي جابر هيرد سيتولى مسؤولية الحملة السياسية الجديدة التي تقوم بها "إيغاد" دعماً لجهود الإمارات للتأثير على الصومال للانحياز تجاه التحالف الذي تقوده السعودية ضد قطر. ويعمل السيد هيرد حالياً كمستشار أقدم للهيئة في شؤون الصومال.

ولم يكن مسؤولو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على الفور متاحين للتعليق.

ويقول المحللون السياسيون إن سياسة "الكيل بمكيالين" لدولة الإمارات العربية المتحدة يمكنها زيادة تعقيد الجهود لإحداث انفراجة في حقول الألغام السياسية في الصومال.

وقال يعقوب موسى وهو محلل سياسي في الشؤون الأفريقية في "نيروبي": إن حُطّة الإمارات في هذه المرحلة لإجبار الصومال على التخلي عن الحياد في الأزمة الخليجية لن يدفعها إلا إلى الاقتراب أكثر من قطر وتركيا، ومن المحتمل أن يصل ذلك إلى مستوى يأخذ فيه الصومال خطوات عدوانية للقتال وهو شيء لن ترغب الإمارات أن ترى فيه نهاية لجهودها المستثمرة للغاية".

مع موقع الصومال الجغرافي وروابطه مع الدول المتقلبة، فإن التحالف الذي تقوده السعودية والذي قطع العلاقات مع قطر يستمر في استعراض عضلاتهم على الحكومة في محاولة لإجبارها على دعمهم ضد قطر.

برود وتردد

ووفقاً للخبراء، فإن تردد الحكومة الصومالية في التوقيع على صفقات الموانئ بين الإمارات والإدارات الإقليمية هو عامل رئيسي آخر يدفع حكومات السعودية والإمارات إلى الضغط الملحوظ واستخدام تأثيرها لفرض النفوذ في الصومال.

واختتم الموقع بالقول: "على الرغم من النجاح المبكر للمصالح الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الصومال التي شهدت تشغيل موانئها العالمية، فقد اختتمت موانئ دبي العالمية عقدين منفصلين لمدة 30 عاماً لتشغيل ميناءين رئيسيين في جيب الصومال (أرض الصومال) وإقليم بولتلاند المجاور، وهي ضمن منطقة تشعل غضب الإمارات من الحكومة بعد أن فازت تركيا بعقود طويلة الأجل لتشغيل ميناء ومطار مقديشيو في الصومال".

[المصدر](#)